العرب
الثلاثاء 2020/01/07
السنة 42 العدد 11579

غاز البحر الأحمر يستقطب الاستثمارات العالمية

شيفرون وشل ومبادلة تقود نشاط الاستكشاف والتنقيب

وجهت القاهرة أنظارها إلى البحر الأحمر لجذب الشركات العالمية للبحث والتنقيب عن النفط والغاز، بعد أن نجحت في إرساء أول مزايدة لمناطق امتياز على شركات شيفرون الأميركية وشل البريطانية الهولندية ومبادلة الإماراتية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - كشفت نتائج المزايدة التي طرحتها مصر للبحث والتنقيب عن النفط والغاز في منطقة البحر الأحمر أخيرا، عن سباق استثماري بين الشركات العالمية التي وضعت المنطقة الواعدة تحت المجهر.

وفازت شركة شيفرون الأميركية بالقطاع الأول بالمزايدة، فيما حصلت شركة شل على نصيب الأسد، واستأثرت بالقطاع الثالث منفردة، علاوة على فوزها أيضا ضمن تحالف مع شركة مبادلة الإماراتية بالقطاع الرابع.

وطرحت شركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول مزايدة عالمية في مارس الماضي، وتم الإعلان عن نتائجها الأسبوع الماضي، كاهم نتائج اتفاقيات ترسيم الحدود التي وقعتها مصر مع المملكة العربية السعودية في عام 2016.

وقال طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية المصري، إن "المزايدة تعد الأولى في تلك المنطقة البكر التي لم تمتد إليها يد من قبل".

وأوضح الملا في تصريح خاص لـ"العرب" أن نتائج المزايدة مبشرة جدا وتعزز من خطط مصر نحو التحول إلى مركز إقليمي للطاقة في المنطقة، فعمليات ترسيم الحدود مع السعودية مكنت مصر لأول مرة من بدء عمليات استغلال الثروات البترولية في مياهها الاقتصادية داخل البحر الأحمر.

وأشار إلى أن فوز الشركات العالمية في مجال البترول مؤشرا إيجابيا ومهما على جاذبية مناخ الاستثمار المصري، لأن تلك الشركات تمتلك أحدث التقنيات العالمية والخبرات المتراكمة للعمل في المناطق البكر مثل البحر الأحمر.

وتحتاج عمليات البحث والاستكشاف عن النفط والغاز في مياه البحر العميقة إلى استثمارات ضخمة وقدرات تمويلية كبيرة، وبموجب المزايدة الجديدة تتوقع وزارة البترول ضخ استثمارات يصل حدها الأدنى إلى 326 مليون دولار ترتفع إلى عدة مليارات دولار في مراحل التنمية في حالة تحقق الاكتشافات.

ولا تخلو منطقة البحر الأحمر من مخاطر في ظل تصاعد الصراعات أيضا بالقرب من باب المندب، وتنامي حدة أزمات اليمن والصومال، والتوتر السياسي المتقطع في بعض الدول المشاطئة للبحر الأحمر.

الاستثمار في مكامن الغاز المنسية

وانتهت شركة شلمبرجير الأميركية من عمليات المسح السيزمي في باطن الأرض بمنطقة البحر الأحمر، وجاءت نتائج دراسات المسح على نحو مبشر، الأمر الذي شجع وزارة البترول المصرية على طرح أولى المزايدات في تلك المنطقة.

وأكد معتز درويش نائب رئيس مجلس إدارة شركة شل – مصر، انطلاق عمليات إنشاء مركز عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج.

طارق الملا

مصر رتبت أول مزايدة في منطقة بكر لم تمتد إليها يد

معتز درويش

شل تنتظر موافقة البرلمان لبدء المسح الثلاثي الأبعاد

وقال في تصريح لـ"العرب" إننا "ننتظر موافقة مجلس النواب المصري على المزايدة، حتى نتمكن من بدء عمليات المسح ثلاثي الأبعاد بالمنطقة التي فازت بها شل".

وتغطي القطاعات الممنوحة لشل مساحة قدرها 6141 كيلومترا مربعا في منطقة لم يتم استكشافها بعد في مصر، فيما تعد منطقة امتيازات البحر الأحمر التي تقع جنوب خليج السويس من المناطق الغنية بمادة الهيدروكربون، وهي من المؤشرات المهمة على وجود غاز بالمنطقة.

وتسيطر شل وتحالفها مع شركة مبادلة الإماراتية على نحو أكثر من 60 بالمئة من مساحة المزايدة البالغة حوالي عشرة آلاف كيلو متر مربع في مياه البحر الأحمر.

وأوضح درويش أنه بموجب نتائج المزايدة فإن شل تلتزم بالعمل في المراحل الاستكشافية الأولى على مدار السنوات الثلاث المقبلة ببئر واحد في حقل تتجاوز مساحته ألف كيلومتر مربع.

ودخلت مصر عالم استكشافات الغاز في المياه العميقة منذ توقيع اتفاق ترسيم الحدود مع قبرص في 2013، وأسفرت عن استكشاف شركة إيني الإيطالية حقل ظهر على عمق 4 آلاف متر بالبحر المتوسط ويعدّ من ضمن أكبر 10 حقول غاز عالميا.

ووضع هذا التطور مصر على خارطة استكشافات النفط والغاز في المياه، ما دفع شركة شل في مصر إلى الإعلان عن بيع حقوق مناطق الامتياز الحالية التابعة لها بمنطقة الصحراء الغربية من أجل التركيز بشكل كامل على التوسع بمناطق الامتياز البحرية والمياه العميقة في أعمال الاستكشاف والإنتاج وسلسلة القيمة المضافة للغاز الطبيعي.

وأعلنت إكسون موبيل مؤخرا عن استحواذها على 1.7 مليون فدان للتنقيب البحري في مياه البحر المتوسط ودلتا النيل على نحو 1.2 مليون فدان في منطقة شمال مراقيا البحرية، و543 ألف فدان في منطقة شمال شرق العامرية في دلتا النيل.

وبفوز إكسون موبيل تكون الشركة قد دخلت أنشطة البحث والتنقيب عن الغاز والبترول في مياه البحر في مصر للمرة الأولى، وفق المزايدتين اللتين طرحتهما الهيئة العامة للبترول والشركة القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس".

وتستهدف المزايدة وضع 11 منطقة على خارطة البحث والاستكشاف يصاحبها منح توقيع حوالي بنحو 104.5 مليون دولار واستثمارات بنحو 744.5 مليون دولار لحفر 50 بئرا.

وسجلت معدلات إنتاج الغاز والبترول في مصر مستويات قياسية مقارنة بمعدلات إنتاجها قبل الاكتشافات الأخيرة خلال عام 2019 بنحو 7.2 مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي ونحو 650 ألف برميل من الزيت الخام والمتكثفات يوميا.

واستطاعت القاهرة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، والتحول إلى التصدير، ووفرت نحو 1.5 مليار دولار، كانت ترصدها سنويا قبل الاكتشافات للاستيراد من الخارج.

ولا تقتصر عمليات البحث في منطقة البحر الأحمر عن الغاز والنفط فقط، بل تفتح الباب أمام عمليات تنموية متعددة من خلال تأسيس مشروعات قيمة مضافة وصناعات بتروكيماويات، فضلا عن ضخ استثمارات في مشروعات مشتركة مع الدول المشاطئة.

ومن أهم هذه المشروعات تعزيز عمليات الربط على مستوى خطوط أنابيب الغاز، خاصة أن استكشاف الغاز في البحر الأحمر يحتاج إلى معالجات وربط مع الشبكة القومية للغاز في مصر، وكذلك البحث عن خطوط دولية لتصديره إلى الخارج.

وتُعد هذه المنطقة حيوية في قلب حركة التجارة الدولية، ويُعدّ البحر الأحمر من أهم طرق الملاحة التي تنقل نحو 15 بالمئة من التجارة العالمية.

صناعة السيارات تعزز إيرادات المغرب المالية

تسارعت وتيرة تعزيز مكانة صناعة السيارات في الاقتصاد المغربي، بعد أن تمكنت من زيادة صادراتها إلى أكثر من الضعف خلال السنوات الخمس الماضية، لتنفرد بعيدا في صدارة أكبر قطاعات الصادرات في البلاد.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أظهرت بيانات رسمية مغربية أن صادرات صناعة السيارات المغربية ارتفعت بنسبة 110 بالمئة خلال السنوات الخمس الماضي لتصل إلى 7.7 مليار دولار خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام الماضي.

وتمكنت تلك الصناعة من تعزيز دورها كمحور رئيسي في الاقتصاد المغربي وأكبر قطاعات الصادرات التي تعزز رصيد النقد الأجنبي وتساهم في تحقيق توازن التبادل التجاري، حيث اتسعت صادراتها إلى خارطة واسعة من الأسواق الأوربية والأفريقية والعربية.

وسجلت المندوبية السامية للتخطيط مساهمة كبيرة لقطاع السيارات في تعزيز المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، التي سجلت في تلك الفترة نموا بنسبة 0.3 بالمئة مقابل انكماش بنسبة 3.5 بالمئة قبل عام.

وشهدت صادرات السلع والخدمات ارتفاعا بنحو 7.9 بالمئة مقابل 2.7 بالمئة، مع مساهمة في النمو بنحو 3 بالمئة مقارنة بنحو واحد بالمئة قبل عام.

وقال رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني إن قطاع السيارات في المغرب استطاع أن يخلق 117 ألف وظيفة مباشرة إضافية في ما بين عامي 2017 و2018.

وأوضح أن خطط الحكومة تستهدف تحقيق 90 ألف فرصة عمل في 2020، خصوصا وأن البلد يعتبر في الوقت الحالي أكبر منتج ومصدر للسيارات في القارة الأفريقية.

وأضاف سعدالدين العثماني، إن الطاقة الإنتاجية الصناعية لقطاع السيارات تبلغ 700 ألف سيارة سنويا، وأن هذه الإنجازات تحققت بكفاءات وأطر مغربية، وبنسبة إدماج محلي وصلت إلى 70 بالمئة.

ويراهن المغرب على زيادة صادراته من السيارات نحو الخارج بعد تدشين مصنع "بيجو" الفرنسي للسيارات بمدينة القنيطرة، ليضاف إلى مصنعي مجموعة "رينو" الفرنسية بمدينتي طنجة والدار البيضاء.

وواصلت الشركات المغربية العاملة في قطاع صناعة السيارات تعزيز حصصها السوقية بالخارج، خاصة في ما يتعلق بسوق السيارات الفردية والنفعية الصغيرة في دول أوروبا، حيث تهيمن مجموعة رينو، عبر منصتيها في الدار البيضاء وطنجة المتوسط، على حصة الأسد من مجموع صادرات القطاع، بنحو3.3 مليار دولار حتى شهر نوفمبر من العام الماضي.

وتوجه مجموعة رينو المغرب صادراتها بشكل رئيسي نحو أسواق أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، إلى جانب أميركا الجنوبية.

ويؤكد المسؤولون بمجموعة رينو أن السيارات المصنعة بالمغرب تم تصديرها إلى حوالي 73 بلدا بالقارات الأوروبية والأميركية والآسيوية والأفريقية، من ضمنها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول أميركا الجنوبية، إلى جانب إيطاليا وروسيا الاتحادية وبريطانيا ودول غرب أفريقيا.

وتمكنت الرباط في غضون سنوات قليلة، من جعل قطاع صناعة السيارات واحدا من محركات اقتصادها بفضل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وتمكن المغرب عام 2012 من استقطاب مجموعة رينو، التي كانت تتوفر في السابق على خطي إنتاج بطنجة بالإضافة إلى مصنعها التابع لفرعها "صوماكا" بمدينة الدار البيضاء.

وتترقب الرباط افتتاح مجموعة "بي.أس.أي" لوحدة صناعية بمدينة القنيطرة بطاقة إنتاج أولية تصل إلى 200 ألف سيارة في السنة .

وقال مسؤولون مغاربة إن مجموعة "رينو نيسان ميتسوبيشي" قررت تحديث ومضاعفة الطاقة الإنتاجية لشركة "صوماكا" في الدار البيضاء، لتنتقل من 80 ألف وحدة حاليا إلى 160 ألف وحدة سنويا بحلول عام 2022.

ويعتبر مراقبون أن استقرار مجموعة "رينو" بمدينة طنجة كان بمثابة كاسحة الجليد التي مهدت الطريق للطفرة النوعية التي حققها قطاع صناعة السيارات بالمغرب.

ومن المنتظر أن ينتج مصنع القنيطرة 20 ألف سيارة سنوياً قبل أن يرتفع الإنتاج إلى 100 ألف، فيما سيتضاعف هذا الرقم في السنوات القليلة المقبلة، بما يساهم في تحقيق هدف إنتاج سنوي إجمالي من السيارات في المغرب يصل إلى مليون سيارة، ورقم معاملات عند التصدير في حدود 10 مليارات دولار.

وتشتغل وحدتان صناعيتان من كبرى المؤسسات الصناعية في الصين، لكل من نكستير أوتوموتيف المختصة في تصنيع أنظمة توجيه الطاقة لمجموعة بيجو سيتروين، وأنظمة القيادة لمجموعات فيات كرايسلر ومجموعة رينو نيسان ميتسوبيشي ومجموعة "سيتيك ديكاستال"، المختصة في إنتاج عجلات الألومنيوم باستثمارات بلغت نحو 402 مليون دولار، في أكبر استثمار للصين في المغرب.

سعدالدين العثماني

قطاع السيارات خلق 117 ألف وظيفة مباشرة إضافية

وللاستفادة من هذه الحركية أكد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، مولاي حفيظ العلمي على التزام المغرب بتقديم دعم قوي لهذا القطاع الذي يتميز بجاذبية وتنافسية بفضل مشاريع صناعية تقودها شركات كبرى، خاصة وأن القطاع يوفر فرص شغل هائلة لشباب ذي تكوين عال.

ويعتزم الفاعل الصيني في مجال صناعة السيارات الكهربائية "بيج"، إطلاق وحدة صناعية في مجال النقل الكهربائي بالمغرب، في إطار اتفاقية شراكة وُقعت في أواخر عام2017 بما يضفي حركية على قطاعي الطاقات المتجددة والنقل الكهربائي.

ومن المنتظر تشييد الوحدة على مساحة إجمالية تقدر بنحو 50 هكتارا داخل المدينة الصناعية الجديدة لمدينة طنجة ومن المتوقع أن تحدث 2500 فرصة عمل مباشرة.

ويتطلع المغرب إلى جعل قطاع السيارات محركا حقيقيا للتنمية، في سياق السياسة التي ينتهجها الرباط في الانفتاح على الخارج وتشجيع الاستثمار، ما من شأنه تمكينه من تصدر المرتبة الأولى على الصعيد القاري.

قيادة عجلات الاقتصاد

بوصلة صينية لمركز أعمال العاصمة المصرية الجديدة

القاهرة - اعتبر تشانغ وي تساي المدير العام للشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية في مصر، أن مشروع منطقة الأعمال المركزية الذي تقوم شركته بتنفيذه في العاصمة الإدارية الجديدة "نقطة توافق" بين مبادرة الحزام والطريق الصينية ورؤية "مصر 2030".

واستقبل تشانغ السبت الماضي رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي وسفير الصين بالقاهرة لياو لي تشيانغ في موقع المشروع، حيث اصطحبهما في جولة داخل البرج الأيقوني.

وقال تشانغ، في مقابلة خاصة مع وكالة أنباء شينخوا الصينية عقب انتهاء الجولة، إن "منطقة الأعمال المركزية تتكون من 20 برجا، من بينها البرج الأيقوني، الذي تم بناء الطابق الـ16 منه، بارتفاع 100 متر".

ومن المقرر أن يتكون البرج الأيقوني من 80 طابقا، بارتفاع 385 مترا، ليصبح أعلى برج في أفريقيا.

وأوضح تشانغ، أن شركته تنفذ حاليا الطابق الواحد من البرج الأيقوني خلال خمسة إلى ستة أيام، وتوقع أن يتم الانتهاء من بناء البرج في نهاية 2020.

وكان مدبولي قد زار موقع منطقة الأعمال المركزية عدة مرات، وشهد في نهاية فبراير الماضي عملية صب الخرسانة للبرج الأيقوني.

وتم توقيع اتفاقية مشروع تنفيذ منطقة الأعمال المركزية في 21 يناير 2016، وبدأ تنفيذه رسميا في بداية مايو 2018.

ومن المقرر أن تبدأ الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية في تسليم أبراج منطقة الأعمال المركزية في النصف الأخير من عام 2021 على مراحل.

وقال تشانغ إنه "في عام 2022 سنسلم المشروع بأكمله، وذلك على مساحة بنائية تبلغ ما يعادل 1.9 كيلومتر مربع".

ويتم تنفيذ المشروع بسواعد مصرية وصينية، حيث تعاونت الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية حتى الآن مع أكثر من 100 شركة مصرية لتنفيذ المشروع.

ويعمل في هذا المشروع 800 مهندس وأربعة آلاف عامل من مصر، إلى جانب 800 مهندس وألف عامل من الصين.

وأكد تشانغ، أن "إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة علامة بارزة لتحديث مصر العظيمة، وتنفيذ مشروع منطقة الأعمال المركزية ما يعزز الحداثة في مصر".

وأضاف أن "مصر من أهم الدول التي تقع في مسار مبادرة الحزام والطريق مع الصين ومن المرجح أن تنفيذ هذا المشروع سيكون نقطة توافق بين المبادرة ورؤية مصر 2030" الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

وأشار إلى أن مصر تتمتع بموقع استراتيجي مهم، واستقرار سياسي، وأمامها حاليا فرص ذهبية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ودخلت الشركة الصينية للهندسة المعمارية السوق المصرية منذ 35 عاما، وتريد أن تستغل الفرصة وتشارك في بناء إنشاءات سكنية وصناعية في البلاد.